معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: أريك دَيفيس

استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق

نبذة عن التقرير

يشارك برنامج التربية في معهد السلام الأميركي منذ مطلع عام ٢٠٠٤ في مشروع يهدف إلى المساعدة في إصلاح وتجديد نظام التعليم العالي العراقي وإدخال دورات تعليمية ومواد للتوعية بتسوية النزاع والسلام في المناهج الدراسية الجامعية في أنحاء البلاد. وقد قمنا بتنظيم مؤتمرات وورش عمل مع أساتذة من جامعات عراقية ومسؤولين إداريين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وساعدنا في تأسيس الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان في جامعة بغداد. وقدمنا أيضا مواد تعليمية من معهد السلام الأميركي باللغتين الانجليزية والعربية إلى الجامعات العراقية في أنحاء البلاد. ونحن نقوم في الوقت الراهن بمساعدة الجامعات العراقية في أداء دور إجتماعي في مجتمعاتها المحلية من خلال توفير مشروعات مركزها الجامعات للتوعية العامة بالدستور العراقي والحكم الصالح وسيادة القانون والديمقراطية. ويندرج هذا التقرير في إطار الجهود التي نبذلها في طرح اقتراحات عن طرق إشراك نظام التعليم العالي العراقي في بناء ودعم الحكم الديمقراطي في البلاد.

أريك ديفيس أستاذ للعلوم السياسية ومدير سابق في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة راتجرز، وأحدث كتبه هو «ذكريات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث».

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٥٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥

المحتويات

مقدمة	٢
الشروط الأربعة اللازمة للديمقراطية	٢
الديمقراطية والتاريخ العراقي	٣
الديمقراطية في العراق الحديث	٥
نهج هذا التقرير	٦
نماذج للذاكرة التاريخية	٦
استراتيجيات لدعم الديمقراطية	٩
دعم الديمقراطية من خلال العدالة الاجتماعية	١٥
الخلاصة	١٦

موجز

- العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أساسيان لنجاح الديمقراطية في العراق.
- فكرة عراق ديمقراطي لا تفرضها قوى أجنبية، وإنما هي فكرة يؤيدها العراقيون أنفسهم بقوة.
- للعراق تراث وتاريخ في الديمقراطية يمكن أن يساعد في دعم التأسيس الناجح لشكل ديمقراطي للحكم في مرحلة ما بعد صدام حسين.
- بدأ كثير من أسس ودعائم الحكم الديمقراطي في حضارات ما بين النهرين القديمة.
- كان للحركة القومية في العراق (١٩٠٨ – ١٩٦٣) قوى دافعة ديمقراطية ركزت على التسامح الثقافي.
- ستون في المائة من سكان العراق دون سن الخامسة والعشرين ولم يعرفوا سوى الحكم الاستبدادي المطلق ويتيعن أن يكتسبوا معرفة بالديمقراطية. يستطيع الجيل القديم من المناضلين الديمقراطيين السابقين أن ينقل إلى الشباب العراقي ذكرياته وتجاربه في المجتمع العراقي ما قبل عام ١٩٦٣.
- إن إقامة مؤسسة مكرسة للديمقراطية يمكن أن تنشر مفهوم الحكم الديمقراطي من خلال ورش عمل ومسابقات ومنح لمؤسسات المجتمع المدني.

- إن برامج خدمة المواطن والمجتمع في الجامعات العراقية يمكن أن تدعم مبادىء الديمقراطية لدى الطلبة القدامى. كما أن برنامجا وطنيا للقراءة ومسابقة على كتابة المقالات يمكن أن يعرّفا الطلبة الأصغر سنا بالديمقراطية وأن يعززا المهارات الأدبية اللازمة لشعب عارف.

- يجب أن تستخدم الحكومة قوة الانترنت لإشراك المواطنين في العملية الديمقراطية ورفع مستوى التعليم. إن برامج الإذاعة والتلفزيون واجتماعات أهلية على صعيد الوطن والمخيمات الصيفية للشباب والتركيز على التراث الشعبي (الفولكلور) المشترك يمكن أن يسهموا في التغلب على الاختلافات العرقية ودعم التسامح والوحدة فيما بين الثقافات العرقية المتنوعة في العراق.

مقدمة

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحلفائه من الكتلة الشرقية عام ١٩٨٩، أصبحت الديمقراطية قوة سياسية ذات أبعاد عالمية. وكان عدد ومعدل تحول الحكومات الاستبدادية إلى الحكم الديمقراطي من أبرز ظواهر العقد ونصف العقد الماضيين. ورغم أن البعض يمكن أن يحتج بأن الديمقراطية شكل غربي فقط من أشكال الحكم، فإن الرغبة في الحرية والتعبير عن الذات لا تقتصر على منطقة جغرافية بعينها.

إن الإطاحة بنظام صدام حسين البعثي في ابريل/نيسان ٢٠٠٣ أوجدت الفرصة للشعب العراقي كي يؤسس دولة ديمقراطية، وأحرز العراقيون تقدما هائلا نحو تحقيق ذلك الهدف. لم يقتصر الأمر على إجراء انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ على النحو المقرر، بل إن قرابة ٦٠ في المائة من الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات أدلوا بأصواتهم – رغم تهديدات الثوار بالعنف. إن مثل هذه النسبة العالية للإقبال على الانتخابات قد تكون موضع حسد دول كثيرة عريقة في الديمقراطية. والآن توجد حكومة عاملة وإن كان تنظيمها قد استغرق وقتا. ويتمثل أحد أهم التطورات في قدرة الحكومة على تمثيل جميع قطاعات المجتمع العراقي على مستوى الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء ومسؤولي الحكومة. وحتى إذا كان عدد من القضايا المهمة قد ترك مفتوحا للحوار، فقد وافق الشعب العراقي على دستور جديد في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول زوده بميثاق أساسي للدولة الجديدة. إن الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية تزداد عددا وحجما تمهيدا للانتخابات العامة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥.

تمت كل هذه الخطوات المهمة نحو التحول الديمقراطي في سياق تمرد عنيف. ورغم اعتقاد بعض المتمردين اعتقادا جازما أنهم يكافحون من أجل عراق حر ومتحرر من النفوذ الأجنبي، فإن زعماء حركة الثورة والتمرد هذه يمكن أن يخضعوا العراق لحكم مطلق استبدادي. وقد أسفرت استطلاعات متعددة للرأي العام منذ سقوط نظام صدام حسين عن رفض العراقيين العودة إلى شكل للحكومة يقمع حرية الكلمة والتجمع، ويرفض التسامح الثقافي، ويقوم بالحبس والاعتقال تعسفيا، بل بإعدام الذين يعتنقون آراء سياسية مختلفة. وتظهر نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا بالنسبة للشعب العراقي هي بالتدريج الأمن الشخصي والأمن الاقتصادي والديمقراطية. إن فكرة عراق ديمقراطي ليست فكرة فرضتها قوى أجنبية، وإنما هي فكرة يؤيدها العراقيون أنفسهم بقوة. وحتى مع وجود حركة التمرد والثورة الراهنة، لا عودة إلى الوراء. والآن وقد بدأت عملية التحول الديمقراطي جديا، ماذا يمكن أن يفعل العراقيون لإضفاء الطابع المؤسسي على نظامهم السياسي الديمقراطي الوليد؟

الشروط الأربعة اللازمة للديمقراطية

تشترك جميع الدول الديمقراطية بخصائص معينة. فالانتخابات الدورية والنزيهة تضمن المشاركة السياسية وتمثيل مصالح جميع قطاعات المجتمع. والشفافية تتيح للمواطنين مراقبة الإجراءات التي يقوم من خلالها ممثلوهم المنتخبون بتبني وتنفيذ السياسات العامة. ولاستمرار الشفافية، يجب كشرط أساسي ألا تعوق الدولة تدفق المعلومات. أما إذا أرادت دولة ما أن تصبح دولة ديمقراطية حقيقية، فيجب أن تضمن حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين، مثل حرية التعبير والتجمع والدين والحق في محاكمة منصفة. ويجب ضمان حقوق الأقليات. وكما أشار كثير من المنظرين الديمقراطيين، فإن الديمقراطية قوية بقدر الحماية التي تتيحها لمواطنيها الأضعف.

إن المجتمع الديمقراطي الحقيقي يتميز بمستوى عال من المشاركة السياسية وبشعب منظم، والمواطنون يتمكنون داخل مؤسسات المجتمع المدني من تبادل المعلومات وتكوين أنماط التضامن الاجتماعي والسياسي الذي يحميهم من الحكام المستبدين. كما ويجب ضمان العدالة الاجتماعية للمواطنين في الدولة الديمقراطية رغم العادة بتجاهلها. وكما قيل مرارا وتكرارا إن الحكومات التي تطلعت إلى بناء مؤسسات

ديمقراطية فشلت لأنها لم تتنبه إلى الاحتياجات الاقتصادية للسكان. فلا يمكن أن تزدهر ديمقراطية قوية سوى في مجتمع يوفر فرصة اقتصادية كبيرة لجميع مواطنيه ويتاح فيه التعليم والرعاية والصحية والسكن للجميع.

وفيما وراء ما يعتقد عادة أنها الشروط اللازمة للديمقراطية، توجد قضايا أعمق يتعين تناولها. لا يمكن أن تؤسس أي دولة نظام حكم ديمقراطي ما لم يوافق مواطنوها أولا على طبيعة المجتمع السياسي الذي يجمع صفوفهم. وللأسف، إن تعريف المجتمع السياسي لا يزال محل جدل في كثير من الديمقراطيات الناشئة. ولكن لتأسيس دعائم ديمقراطية قوية، يجب أن تؤسس الدولة أولا مجموعة من المثل العليا الأساسية لها صدى في صفوف جميع شرائح المجتمع. ويجب على هذه المثل العليا الأساسية توضح أصول ومصادر المجتمع وأن تبرز بوضوح القيم السياسية والثقافية التي تجمع بين أفراده. وفي الكثير من الدول العربية، بنيت هذه المثل العليا الأساسية على التراث العربي الإسلامي للدولة.

وباختصار، هناك أربعة شروط لازمة مهمة للديمقراطية. أولا، يجب أن تبني جميع الدول الديمقراطية مؤسسات قوية تحمي المواطنين من الممارسة التعسفية للسلطة السياسية. ولا يمكن أن يكون المواطنون أحرارا سوى باللجوء إلى المؤسسات التي تحمي مصالحهم. وهذا يعني أن المجتمع الديمقراطي مجتمع يتم تنظيمه أولاً من منظور مؤسسات الدولة (مثلا النظام القضائي) وثانياً من خلال مؤسسات ومنظمات عامة مستقلة يخلقها المواطنون ولا تسيطر عليها الدولة (مثلا الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والصحافة).

وثانيا، يجب أن يصل المواطنون إلى معلومات عن آليات عمل النظام السياسي في مجتمعهم. وبدون هذه المعلومات لا يستطيعون تطوير مهارات التفكير الناقد الذي يسمح لهم بالاختيارات الموضوعية بين الأحزاب السياسية المتنافسة والسياسات. وهذا يعني أن المواطنين يجب أن يصلوا ليس فقط إلى صحافة مستقلة ونظام للاتصال الجماهيري، بل أيضا إلى نظام تعليمي يدعم الفهم المدني والقيم المدنية.

وثالثا، يجب أن تعمل الحكومة على أن يتمتع جميع المواطنين بالعدالة الاجتماعية. إن مجتمعا تنتشر فيه البطالة ولا يرى فيه الشباب أملا في المستقبل لا يستطيع أن يبني ديمقراطية قوية.

وأخيرا، يجب أن تتسم جميع المجتمعات الديمقراطية بالاتفاق بين المواطنين على المثل العليا الأساسية التي تجمع بينهم.

وإضافة إلى ذلك، تملك دول عربية كثيرة تراثا آخر كثيرا ما يقابل بالتجاهل. قبل أن تتولى أنظمة الحكم العسكرية السلطة في مصر والعراق وسوريا، كانت هناك فترة من السياسة الديمقراطية وإن كانت تحت الحكم الاستعماري. ورغم أن هذا العهد غالبا ما كان يتسم بالمحسوبية والفساد على مستوى جماعات الصفوة السياسية، فقد كان هناك أيضا نشاط كثير للمواطنين في الأحزاب السياسية المنظمة والنقابات المهنية والاتحادات العمالية وجمعيات الفنانين ومنظمات المرأة والصحافة الحية. ولأن هذا النشاط الديمقراطي حدث خلال فترة — عقب الحرب العالمية الأولى واستمر حتى الخمسينات والستينات — كانت جماعات الصفوة السياسية خلالها على صلة وثيقة بالمصالح الاستعمارية الغربية، ولأن جماعات الصفوة هذه غالبا ما تحايلت على الانتخابات كي لا تصبح ديمقراطية تماما، تم تجاهل هذه التركة من الديمقراطية. ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه الذاكرة التاريخية لذلك العهد مصدر إلهام كبير لدعم الحكم الديمقراطي وتوسيع نطاق المجتمع المدني في العراق ودول عربية أخرى أيضا.

الديمقراطية والتاريخ العراقي

ما هو التراث المشترك الذي يربط بين جميع العراقيين؟ عند تناول هذه المسألة، يمكن أن نذكر أن الديمقراطية ليست جديدة على العراق، والواقع أن العكس هو الصحيح تماما. بدأت السياسة الديمقراطية وأسس كثيرة للحكم الديمقراطي في حضارات ما بين النهرين القديمة. وعلى سبيل المثال، نجد لدى السومريين القدامى أول حالة لشرط على الحاكم اشترط بالحصول على موافقة هيئة تشريعية قبل سن قوانين أو إصدار قرارات سياسية. ونجد أيضا أول مثال لقوانين تشريعية مكتوبة. وربما يكون الأهم من كل ذلك وجود أول استخدام مسجل لمصطلح «الحرية» في اللغة السومرية في القرن الثالث قبل الميلاد.

ومن ضمن أهم مكونات الحكم الديمقراطي مفهوم الرقابة المتبادلة. فالبرلمانات لا تقتصر على تمثيل وجهات نظر جميع المواطنين في الدولة، بل إنها أيضا تنشيء إطارا مؤسسيا يمكن من خلاله أن يستفسر ممثلو السكان عن أعمال السلطة التنفيذية للحكم وأن يراقبوا هذه الأعمال.

وحضارة ما بين النهرين القديمة تقدم الأمثلة الأولى لمؤسسات تمثيلية على النحو الذي نفهمه بالمعنى الحديث للمصطلح. وكتاب «مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة» الذي ألفه عالم الآثار العراقي البارز الدكتور طه باقر، وكتاب «التاريخ يبدأ في سومر» الذي ألفه دارس العراق الشهير سيدني نوح كريمر يوثقان إسهام العراق الخاص في العصور القديمة في النظرية الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، اجتمعت أول هيئة تشريعية معروفة ذات مجلسين في سومر (جنوبي العراق حاليا) عام ثلاثة آلاف قبل الميلاد، من قبل حتى أن تتكون غالبية حضارات العالم. كان «المجلس الأعلى» يتكون من مجلس من الشيوخ و «المجلس الأدنى» من رجال يسمح لهم بحمل السلاح. وما يثير الاهتمام هو أن هذه الهيئة التشريعية أصبحت تشارك في جدل مع الحاكم بشأن ما إذا كان ينبغي لسومر أن تخوض حربا ضد دولة كيش المجاورة. ورغم أن الدولة السومرية قررت في نهاية الأمر أن تخوض الحرب، فالاعتبار المهم هو أن الحاكم اضطر إلى مناقشة القرار مع هيئة تمثيلية.

وثمة تركة أخرى لحضارة ما بين النهرين القديمة هي أنها وضعت أول قوانين تشريعية معروفة في العالم. وأشهرها هو قانون حمورابي، ولكن هناك قوانين تشريعية مكتوبة أخرى مثل أور-نامو سبقتها بمئات السنين. وإثارة الاهتمام بحضارة ما بين النهرين كمصدر للتراث القانوني في العالم الحديث تدل على أن العراق هو الذي أعطى العالم فكرة سيادة القانون، وهو مفهوم تتأسس عليه النظرية الديمقراطية. وتدل القوانين التشريعية المكتوبة والسجلات الكثيرة الموجودة لقضايا في المحاكم على أن القوانين كانت في الواقع متبعة. وهذه الأدوات الأثرية القديمة تفيد وجود مجتمع قواعد وهياكل ونظام — مجتمع لم يكن فيه العنف الوسيلة العادية لتسوية النزاعات. إن قانون حمورابي المعروف في أنحاء العالم ليس فقط من الأمثلة الأولى المبكرة لقانون تشريعي مكتوب، وإنما هو قانون يبذل جهدا عظيما في الإقرار باحتياجات أفراد المجتمع الأقل قوة اقتصاديا وسياسيا. وكما أشار دوني جورج، مدير المتحف العراقي، خلال جولة في الولايات المتحدة في ربيع ٢٠٠٥ لجمع تبرعات لحماية الأماكن الأثرية العراقية، لا يزال قانون حمورابي مؤثراً في الأنظمة القانونية والفكر القانوني اليوم.

إن إسهامات العراق في فكرة مجتمع يقوم على أساس سيادة القانون لا تقتصر على الإطلاق على حضاراته القديمة، إذ أن مهنة القانون التي طورها العراق بعد تنظيمه كدولة حديثة عام ١٩٢١ تعبر عن استمرار هذا التراث القديم. لقد تشكلت معالم النظام القانوني الحديث في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني للبلاد. ولكن تأسيس كلية القانون في بغداد عام ١٩٠٨ يدل على الأهمية التي أولاها العراقيون للنظام القانوني قبل وقت طويل من ظهور الدولة الحديثة للوجود. وحتى في عهد نظام حكم صدام حسين، سعى كثير من المحامين إلى مساندة قواعد ومعايير مقبولة للحيادية ومبادىء قانونية لمصلحة أولئك الذين قدموا للمحاكمة، وعلى الأخص في القضايا المدنية والجنائية التي لم تكن سياسية بطبيعتها.

وثمة تركة أخرى تقدم دعامة قوية لبناء نظام ديمقراطي في العراق وهي تركيز العراقيين الدائم على التعليم. كان التعليم أولوية في حضارات ما بين النهرين القديمة، واتسع نطاقه أيضا مع انتشار الإسلام اتباعا للحديث النبوي الشريف للنبي محمد «إن طلب العلم فرض على كل مسلم ومسلمة». وهكذا لا يدعو للدهشة أن تركز دول الخلافة العربية الإسلامية المبكرة تركيزا كبيرا على العلم من أجل العلم. كما أنه من المعروف أن العرب ترجموا ونقلوا كثيرا من الفكر الإغريقي إلى أوربا والغرب. وفي ظل الخلافة العباسية التي كان مقرها بغداد، تبلورت أولى الأمثلة على نظام تعليمي مكثف بتأسيس آلاف المدارس التابعة للمساجد والتي قامت بتدريس طائفة واسعة من الموضوعات الحرة والعلوم الطبيعية. وفي القرن العاشر الميلادي، كان في بغداد وحدها ثلاثة آلاف مسجد.

وفي عهد الخليفة المأمون (٨١٣-٨٣٣ ميلادية)، شهدت الخلافة العباسية توسعا عظيما لوسط ثقافي كان للتعليم فيه قيمة كبيرة. وأقام الخليفة المأمون الذي كان يجسد التسامح الثقافي في الخلافة شبكة واسعة من العلوم ألفت بين الثقافة الإغريقية والفارسية والعربية إلى حد كبير. وكان من أشهر إنجازات الخليفة المأمون إنشاء نموذج للجامعة الحديثة يعرف باسم بيت الحكمة الذي كان مسؤولا عن ترجمة مؤلفات الإغريق إلى اللغة العربية وأصبح مركزا حيا نشطا لدراسة العلوم الطبيعية. وزخرت المكتبة الكبيرة لبيت الحكمة بالترجمات المدفوعة، وتلقى العلماء والدارسون المتخصصون من جميع الأعراق والديانات دعوات للعمل بها. وكانت النتيجة امتزاجا فكريا يشكل تركة عالمية، وليس تركة إسلامية بالتحديد، أو تركة باللغة العربية وحدها. ودعا الخليفة المأمون أفضل المفكرين من جميع أرجاء الخلافة العباسية للحضور إلى بغداد، واستعد هؤلاء بحماس للعمل لاستكشاف إنجازات حضارات أخرى ودراسة أفكار العصور القديمة. كان التسامح الفكري والثقافي هو السائد في ذلك العهد.

الديمقراطية في العراق الحديث

يتمثل أحد الكنوز الباطنة للتاريخ السياسي للعراق الحديث في تطور حركة قومية قوية في مطلع القرن العشرين عندما كان البلد جزءا من الامبراطورية العثمانية. كانت الحركة القومية تتسم بقوى دافعة ديمقراطية قوية وتركيز على التسامح الثقافي، وقد أعطتها ثورة تركيا الفتاة دفعة عام ١٩٠٨، وركزت هذه الثورة على النظام الجمهوري والإصلاح الديمقراطي. وجذبت الحركة القومية ولاء قطاع عريض من السكان وضمت عراقيين من كل الانتماءات العرقية. وأسهمت إسهاما كبيرا في التنمية الاجتماعية والسياسية في العراق إلى أن قمعها أول نظام بعثي لعلي صالح السعدي وميليشيا الحرس القومي العنيفة التابعة له، وقد استولى هذا النظام على السلطة في فبراير/شباط ١٩٦٣.

واتسمت الحركة القومية العراقية بأربع خصائص. أولا، التعاون بين الأعراق، إذ رفض القوميون العراقيون الطائفية صراحة ودعوا إلى عراق موحد لا يكون فيه الانتماء العرقي قضية سياسية. وثانيا، ركزت الحركة على سلوك التجمع وضم الصفوف، وهذا أمر مهم لأن الديمقراطية القوية تتطلب تنظيم صفوف المواطنين. وثالثا، برهنت الحركة على رغبة قوية من جانب العراقيين في الاتصال بمجتمعات وراء حدود جماعاتهم العرقية ومناطقهم الجغرافية. وتجلى ذلك في الصحافة المدوية التي اتسم بها المجتمع العراقي بعد ما أطلق عليه ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ وفي اتساع نطاق وسائل التعبير الأدبي والفني بعد الحرب العالمية الأولى. وأخيرا، اتسمت الحركة بتجديد فني كبير تعدى حدود الخطاب السياسي والثقافي في العراق وتحدى كثيرا من الجوانب التقليدية. ورغم عدم انتساب عدد من ضباط الجيش والمنظمات السياسية مثل نادي المثنى إلى السياسة الديمقراطية للحركة القومية ، فقد كانوا يمثلون أقلية متميزة في صفوف القوميين العراقيين.

تجربة أكراد العراق في دعم الديمقراطية

رغم وضعهم الجغرافي، وعلى الأخص الأرض الجبلية التي أعاقت تفاعل الأكراد مع العرب إلى الجنوب، كان الأكراد يدخلون في عداد الحركة القومية في العراق. هاجر الأكراد إلى الجنوب بحثا عن فرص اقتصادية أفضل وانخرطوا في الحركات الوطنية والسياسية والاجتماعية. كان الأكراد مثلا أعضاء في بعض النقابات العمالية المبكرة التي تكونت في العراق. وانضم كثير منهم إلى الحزب الشيوعي العراقي بسبب رسالته المضادة للطائفية. وبعد أن كونوا جناحهم الخاص في الحزب الشيوعي العراقي، حزب شورش (أي الثورة)، تطور هذا التنظيم ليصبح في بادىء الأمر حزب رزكاري لتحرير الأكراد عام ١٩٤٥ ثم أصبح اسمه الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦. ورغم أنه كان حزبا متمركزا في إقليم كردستان، فقد أقام صلات وثيقة بالحركة القومية العراقية الأوسع نطاقا. كما وقاوم الأكراد سيطرة بريطانيا على العراق؛ فمثلا، شاركوا بنشاط في إضرابات في حقول النفط الشمالية بالقرب من خناقين ومناطق أخرى في الأربعينات وما بعد ذلك. كان الضباط الأكراد في الجيش العراقي بالمثل متأثرين خلال القرن العشرين بدعوة الحركة القومية العراقية إلى تحرير البلاد من ربقة السيطرة الاستعمارية.

وعلاوة على الإسهامات الكبرى في الحركة القومية العراقية الواسعة، تمثل أحد أهم فصول بناء الديمقراطية في العراق في تجربة السكان الأكراد منذ انفصلوا عن نظام صدام حسين اثر انتفاضة مارس/آذار-ابريل/نيسان ١٩٩١. ورغم أن تجربتهم مع الديمقراطية لم تخل من المشاكل، مثل الصراع بين الحزبين السياسيين الكبيرين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، كانت إنجازات كردستان العراق مبهرة بحق، وبخاصة على مستوى بناء المجتمع المدني.

اتسع نطاق المجتمع المدني إلى حد كبير في ظل الحكم الإقليمي الكردستاني بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣. تم تأسيس نقابات مهنية واتحادات عمالية ومنظمات للمرأة ومنظمات لأصحاب الأعمال في أجواء من الحرية والديمقراطية. وازدهر إعلام أيديولوجي مكتوب متنوع وشبكة للإذاعة والتلفزيون مما أتاح لأكراد العراق تعبيرا ثقافيا وسياسيا كاملا للمرة الأولى في تاريخهم. شملت هذه الحرية انتقادا للقيادة السياسية الكردية بسبب ما اعتبره كثيرون اتجاهات للحكم الاستبدادي المطلق من جانب هذه القيادة. كما وتم بناء مدارس ومستشفيات جديدة وتم النهوض بدور المرأة بصورة كبيرة في المجتمع الكردي من خلال فرص التعليم وفرص أخرى متزايدة. وكان ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية في مرحلة ما بعد حكم صدام حسين دليل على مقدار الحرية الذي تمتع به الأكراد بعد عام ١٩٩١.

وبدأت الحكومة الإقليمية الكردية أيضا حملة مكثفة لحقوق الإنسان بهدف تدريب حراس السجون على المعاملة اللائقة للمسجونين. وتمكن ممثلو منظمات دولية مثل منظمة العفو الدولية من معاينة نتائج هذه الحملة. هذا النوع من الشفافية هو بالتحديد ما تحتاج إليه ديمقراطية وليدة. وفي عام ٢٠٠١، أضافت الحكومة الإقليمية الكردية وزارة لحقوق الإنسان إلى مجلس وزرائها.

إن دعـم فكـرة بنية سياسـية اتحادية للعراق — وهي فكرة أخـذت بها دول ديمقراطية كثيرة منها الولايات المتحدة وألمانيا — يمثل إسـهاما كرديـا آخـر ببنـاء ديمقراطية مسـتقرة على المدى الطويل في البـلاد. ومن خلال الدعوة إلى إدماج فكرة الفيدراليـة (أو النظام الاتحادي) في الدستور العراقي الجديد قام أكراد العراق في الوقت نفسه بدعم مبدأ الرقابة المتبادلة للحيلولة دون الحكم الاستبدادي المطلق. ورغم أن طبيعة البنيـة الاتحاديـة فـي العـراق لم يتم الاتفاق عليهـا بعد على وجه التحديد، فإن فكـرة الحيلولة دون وقوع كثير من السـلطة في أيدي الحكومة المركزيـة تعتبـر خطـوة كبيرة نحو بناء نظام حكـم ديمقراطي. وتم أيضا تطبيق فكرة الرقابة المتبادلة على السياسـة الإقليمية الكردية بما أن القوى الديمقراطية عملت على تحقيق الاتزان بين الحزب الديمقراطي الكردسـتاني والاتحاد الوطني الكردسـتاني، وكذلك تحقيق اتزان سلطة البرلمان الإقليمي الكردي في مواجهة الحكومة الإقليمية.

إن تجربـة الأكـراد يمكـن أن تكون إلهاما للعراق كله في جهوده الرامية إلى إنجاح عمليـة انتقالية نحو الديمقراطية. إن إنجازاتهم المبهرة من عـام ١٩٩١ إلـى عـام ٢٠٠٣ بموارد مادية قليلة تبرز ما يمكـن أن يحققه العراق ككل. فالإنجازات في مجـالات التعليم والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسـان وبناء الجتمع المدني والمشـاركة السياسـية والقبول بالتعددية الثقافية تقدم نموذجا ممتازا للبلاد بأسـرها. والعكس بالعكس، يمكن أن يسـتفيد الأكراد من نشـاطات أقرانهم من المواطنين العرب في الجنوب وبخاصة الذاكرة التاريخية للإنجازات الديمقراطية للحركة القوميـة مـا قبـل عام ١٩٦٣ (أنظر مزيدا مـن التفاصيل أدناه)، حيث أن كثيرا من الأكراد يمكن أن يحتجوا بأن الديمقراطية لا تزال يانعة في المناطق الكردية. وبعبارة أخرى، هناك إمكانية كبيرة للتفاعل الحر بين السكان العرب والأكراد العراقيين في جهودهم الرامية إلى بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي.

تقدم الحركة القومية ما يطلق عليه بعض علماء السياسة «تركة ديمقراطية صالحة للاستخدام». هذه التركة ذات مغزى كبير. فأولا، هي تبرهن على أن الممارسـات الديمقراطية، في العصر الحديث كما في الماضي — والقيم التي تسـاند هذه الممارسـات — ليسـت غريبة عن المجتمع العراقـي والتقاليـد العراقيـة. وثانيا، تبرهن على أن العراقيين كانوا قادرين على التعاون سياسـيا على اختلاف أعراقهم في الماضي، فهم إذن سـيقدرون على ذلك مرة أخرى في المسـتقبل. وهنا يمكن أن تسـهم تركة الحركة القومية في دعم الثقة في صفوف المواطنين العراقيين من خلال موازنة حجج أولئك الذين يمكن أن يلعبوا بورقة الطائفية سـعيا إلى العودة بالعراق إلى الحكم الاسـتبدادي المطلق بتأكيد أن الجماعات العرقية التي يتألف منها الشـعب لا يمكن أن تتعاون لأنها لا تتقاسـم مصالح مشـتركة. وثالثا، أن التركة يمكن أن تساعد على بث الاعتزاز في نفوس المواطنين العراقيين. والاعتزاز بالوطن هو بعد آخر مهم للديمقراطية، وبخاصة إذا كان مرتبطا بثقافة سياسية تستوعب الجميع وليس ثقافة متعصبة.

نهج هذا التقرير

إن ذوي الإرادة الطيبة في جميع أنحاء العالم يأملون بصدق أن يتمكن العراق من القيام بعملية انتقالية نحو الحكم الديمقراطي. وبهذه الروح، يقـدم هذا التقرير اقتراحات لمشـروعات يمكـن أن تنفذها الحكومة العراقية وكذلك المناضلون الديمقراطيون للإسـهام في دعم عملية التحول الديمقراطـي. والأفـكار المطروحـة هنا هي اقتراحات ويمكـن للراغبين بتنفيذها تعديلها بالطريقة الأمثل. وتقوم هذه الاقتراحات على أسـاس الافتراض أن دعم الديمقراطية يتطلب فكرة إيجابية عن حقوق وواجبات المواطن وتنظيما سياسيا واجتماعيا. وتبعا لذلك، تتطلب المشروعات المقترحـة أدنـاه بـذل الوقـت وخلـق إطار تنظيمي للتنفيذ ودعم مالي سـواء من مصادر عامـة أم خاصة. ومع ذلـك، لا يتطلب كثير من هذه المشروعات تمويلا كبيرا. وربما يكون أهم عامل يدعم الأفكار المقترحة هو أن العراقيين برهنوا على امتداد ماضيهم الثري على أنهم يملكون وسائل خلق مجتمع عادل ومزدهر. لهذا، يجب قراءة هذا التقرير على أنه جهد لدعم الخطوات السريعة الهائلة التي قام بها العراقيون بالفعل في خلق مجتمع ديمقراطي عقب سقوط صدام حسين.

نماذج للذاكرة التاريخية

إن شباب العراق لم يعرف سوى الحكم الاستبدادي المطلق لأن أكثر من ٦٠ في المائة من سكانه دون سن الخامسة والعشرين. ومع ذلك، لا يزال كثير من العراقيين الأكبر سـنا يذكرون العهد السـابق على فبراير/شـباط ١٩٦٣ ويمكن أن يشـاركوا بذكرياتهم عن جهود الحركة

القوميــة العراقيــة فــي خلق مجتمع ديمقراطي وعادل. والواقع أن هذا الرهط الأكبر سـنا يتضمن عراقيين كثيرين شــاركوا هم أنفســهم في الحركة القومية. وهكذا فالمشروع الأول يهدف إلى حشد الذاكرة التاريخية في دعم الديمقراطية في العراق. ومن ضمن الوسائل التي يمكن من خلالها للحكومة العراقية ومؤسســات المجتمع المدني والمناضلين في ســبيل الديمقراطية أن يســهموا في دعم الديمقراطية نقل تجارب وذكريات العراقيين الأكبر سنا إلى الجيل الأصغر سنا. وهذا ليس من شأنه فحسب أن يخدم الغرض المهم المتمثل في نقل المعرفة التاريخية إلى العراقيين الأصغر ســنا، بل من شــأنه أيضا أن يســهم في ســد الفجوة بين الأجيال. إن العراق لديه تقاليد عديدة تدل على احترام التعددية الثقافية وحرية التعبير ودعم المشــاركة السياســية وسيادة القانون، ومن ضمن أهم جوانب بناء الديمقراطية في العراق تعليم الجيل الأصغر سنا وتلقينه هذه التقاليد. إن الجهد يمكن أن يسمح للعراقيين الأكبر سنا بأداء دور المعلمين للشباب، وهو دور مهم في مجتمع يلقى فيه فارق العمر احتراما كبيرا.

ثمة طرق عديدة يمكن بها استخدام الذاكرة التاريخية لتنشيط الديمقراطية العراقية. بدأ أكثر من مائتي صحيفة عراقية في الصدور منذ سقوط صدام حسين، وكثير من هذه الصحف يشتمل على قسم مخصص للمجتمع المدني. ومن أمثلة هذه الصحف: الصباح والمدى. يمكن أن تستخدم الحكومــة العراقيــة والمنظمــات غير الحكومية هذه الصحــف للدعاية لإنجازات الحركة القومية العراقية عن طريــق تكليف العلماء والمثقفين والمناضلين السياسيين العراقيين من عهد ما قبل ١٩٦٣ بكتابة مقالات. وهناك طريقة أخرى لحشد الذاكرة التاريخية الإيجابية للحركة القومية العراقية تتمثل في اســتخدام مواقع انترنت الوزارات العراقية والمؤسســات الحكومية. يمكن لوزارات التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة وشــؤون المجتمع المدني وحقوق الإنســان وشؤون المرأة والعمل والشــؤون الاجتماعية نشر تقارير في مواقعها على الانترنت توثق نشــاطات الحركة القومية العراقية. يمكن طلب هذه المواد من علماء وفنانين ومناضلين سياســيين عراقيين. وخلافا لعهد حكم صدام حســين، عندما حظرت أجهزة الكمبيوتر وحظر الوصول إلى الانترنت على معظم الســكان، يســتخدم كثير من العراقيين اليوم الانترنت على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم أو في مقاهي الانترنت.

حشد الذاكرة التاريخية لمساندة الديمقراطية

هناك مشروع يمكن أن تعتبره الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية عامل مساندة هو مشروع للذاكرة التاريخية الديمقراطية في العراق، فيمكن أن يجمع بين العلماء الأكبر سنا والصحفيين والفنانين والمناضلين السياسيين المطلعين على التقاليد الديمقراطية الحديثة. هذا المشروع للذاكــرة التاريخيــة المتــدرج على ثلاث مراحل يمكــن — وتحت رعاية الحكومة العراقية التي يمكن أن توفــر الموارد اللازمة — يمكن أن يتيح لأولئك الذين يعرفون التراث الديمقراطي العراقي الفرصة للعمل سويا لنشر المعلومات عن هذا التراث. ويمكن للمناضلين الديمقراطيين الأكبر سنا بدورهم أن يدعوا نظراءهم من الجيل الأصغر سنا للانضمام إلى دعم المشروع.

وفــي المرحلتين الأوليين، تقوم مجموعة المناضلين الديمقراطيين الأكبر والأصغر ســنا بإعداد سلســلة مــن المؤتمرات. وفي المؤتمر الأول، تنظــم المجموعــة منتديات لتقديم المعلومات وتحليلات لجهــود الحركة القومية العراقية لدعم الديمقراطية وبناء المجتمع المدني. وهذا المؤتمر ليس من شــأنه فحســب أن يســهل تبادل المعلومات، وإنما من شأنه أيضا أن يتيح للمجموعة الجديدة من المناضلين الديمقراطيين أن يعرف كل منهم الآخر وأن يبلوروا حس الهوية المشتركة. إن رص الصفوف يمكن أن يهيء للقيام بنشاطات تتجاوز حدود المؤتمر. وعلى سبيل المثال، يمكن نشــر أوراق المؤتمر ويمكن إعادة إصدار الوثائق المبكرة عن الحركة القومية العراقية والتي لم تعد تطبع. يمكن أن تصدر المجموعة الجديدة نصوصا مختصرة لدراسات سابقة مبكرة. وهذه النصوص المختصرة يمكن أن تطرحها الحكومة العراقية للبيع بأسعار مدعومة، مثل «الموسوعة الصغيرة» التي ظهرت في السبعينات والثمانينات.

ومن ضمن الأفكار الممكنة للمشــروع كتابة أوراق عن الثورة العراقية من يونيو/حزيران إلى أكتوبر/تشــرين الأول عام ١٩٢٠، وإضافة ما هو جديد على أعمال وميض عمر نظمي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد والتي تبرهن على الروح الجماعية الواسعة النطاق للثورة. إن تركيز الدكتور نظمي على التعاون بين عراقيين من انتماءات عرقية متعددة — من ســنة ومســيحيين ويهود — برهن على ارتباط العراقيين بهوية وطنية وليس هوية تقوم على أســاس جماعة عرقية معينة. وعلى ســبيل المثال، فهو يناقش احتفال الســنة والشــيعة بالأعياد الوطنية لكل من الجماعتين وصلاة أفراد كل جماعة في مساجد الجماعة الأخرى. ويمكن أن تركز أوراق أخرى على جهود العراقيين من كل الانتماءات العرقية في الكفاح ضد الحكم القمعي مثلما حدث إبان الإضراب العام عام ١٩٣١ و «ووثبة» عام ١٩٤٨ وانتفاضة عام ١٩٥٣، وجميع هذه الثورات كانت ضد السيطرة البريطانية على السياسة والاقتصاد العراقيين.

ويمكـن تقديـم أوراق عـن الأحزاب السياسـية الكثيرة ذات التوجه الديمقراطـي التي بلورتها الحركة القومية العراقيـة، مثل الحزب الوطني، ومنظمة الشـعب، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاسـتقلال. ويمكن أيضا التركيز على الائتلافات الانتخابية الكثيرة التي تأسسـت في الخمسينات لخوض الانتخابات البرلمانية. كانت هذه الائتلافات بارزة وملفتة للأنظار لأنها ضمت أحزابا سياسية تعتنق أيديولوجيات مختلفة، مثـل الحـزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاسـتقلال. إن دراسـات جعفر عباس حميدي وفاضل حسـين ومحمد عويـض الدليمي وابراهيم الجبـوري توفـر تحليلات مفصلة لجهود الأحزاب السياسـية الكثيـرة التي تعاونت خلال تلك الفترة لإرسـاء الديمقراطية الحقيقية في العراق. وبالطبع، كتاب «تاريخ الوزارات العراقية» لمؤرخ العراق الحديث عبد الرزاق الحسني يعتبر شاهدا آخر على رغبة العراق في نظام سياسي حر وديمقراطي.

إن أية مراجعة للسلوك السياسي والاجتماعي لأفقر شرائح المجتمع يجب أن تشمل دراسة كمال مظهر أحمد «الطبقة العاملة العراقية: التكون وبدايـة التحـرك» التـي تبرهن أن الصناع اليدويين والعمال ذوي الأصل المتواضع في العراق كانوا قادرين على تكوين اتحادات عمالية ذات عضوية وطنية تحتوي على جميع الجماعات العرقية في البلاد. وما يتسم بنفس الأهمية هو التضامن الذي أظهره هؤلاء العمال في الإضرابات والتحركات العمالية التي هدفت إلى تحسين مستوى معيشتهم ومساندة الكفاح القومي العراقي — وكل هذا رغم كونهم أميين.

إن إنجازات الحركة القومية العراقية تظهر أيضا في التقدم الهائل في الأدب والفنون قبل عام ١٩٦٣. فشعراء عراقيون مثل بدر شاكر السياب ونـازك الملائكـة وبولنـد الحيدري ومحمد مهدي الجواهري وعبد الوهاب البياتي — وكتـاب مثل ذو النون أيوب وعبد الملك نوري وادموند صبري وفؤاد التكرلي وشـاكر خصباك — ركبوا بصورة إبداعية رموزا مأخوذة من التاريخ الثري للعراق مع أفكار من الحضارة الحديثة. وفي الفنون التشـكيلية، نحاتون ورسـامون — مثل جواد سـليم وفائق حسن ونوري الراوي واسماعيل الشيخلي وطارق مظلوم — استخدموا أيضا التراث بطرق إبداعية في تناول مشاكل العصر الحديث. ويبقى نصب الحرية التذكاري لجواد سليم في ساحة التحرير في بغداد من أهم الشواهد الفنية على رغبة العراقيين في الحرية والتقدم.

ويمكـن أيضـا في إطار مشـروع الذاكرة التاريخية الديمقراطية في العراق جمع قصص تاريخية شـفهية مـن مناضلين ديمقراطيين ومفكرين وشعراء وكتاب وزعماء اتحادات عمالية وفنانين شاركوا في الحركة القومية ما قبل عام ١٩٦٣. وقد تم جمع قصص شفهية من هذا النوع في بلاد عربية أخرى. مثلا جامعة الفتح في ليبيا نفذت مشـروعا لجمع القصص الشـفهية وتسـجيلها على لسان المقاتلين في حركة المقاومة الذين كافحوا الاسـتعمار الإيطالي. ويمكن توزيع المقابلات المسـجلة — بإذن من الذين تجري مقابلتهم — في جميع الجامعات العراقية والمكتبة الوطنية بحيث يمكن أن يصل الجمهور إليها. إن مثل هذه المقابلات المسجلة يمكن أن تصبح جزءا مهما من التركة السياسية العراقية.

معارضة نظام صدام حسين

والمرحلة الثانية من المؤتمر يمكن أن تركز على موضوع لم يتم بعد تناوله بتفاصيل دقيقة، وهو جهود العراقيين الذين عارضوا النظام البعثي لصدام حسين. وكما هو معروف جيدا، استخدم صدام مبالغ هائلة من المال العام لتشويه فهم العراقيين لماضيهم من خلال مشروع إعادة كتابة التاريخ الذي رعته الدولة ورئسه بنفسه. من الواضح أن صدام كان يخشى الماضي القومي العراقي لأن القيم التي اعتنقها العراقيون قبل الحكم البعثي لم تساند هدفه المتمثل في تأسيس دولة ذات حكم استبدادي إلى أبعد حد.

وفي هذه المرحلة الثانية، يمكن أن يجمع أعضاء مشروع الذاكرة التاريخية الديمقراطية في العراق أمثلة من الكتابات والتعبير الفني إبان حكم صدام حسين أيدت التسامح السياسي واحترام التعددية الثقافية، وإن كان بشكل مستتر. وتشمل الأمثلة دراسات نشرت خلال العهد البعثي عن الائتلافات الانتخابية التي تأسسـت في الخمسـينات. كان ذلك نموذجا نمطيا للكتابة في ظل الحكم البعثي : غالبا ما كتب المثقفون عن أحداث سياسية واجتماعية وقعت قبل أن يتولى صدام حسين السلطة وتناقضت مع الحكم الاستبدادي المطلق للنظام.

وثمة نصوص أخرى اشتملت على انتقادات ضمنية للنظام البعثي قد تبنت أساليب مختلفة. فمؤلف الدكتور رياض عزيز هادي مثلا «المشكلات السياسية في العالم الثالث» يتضمن فصولا ممتازة عن الأنظمة السياسية لطائفة متنوعة من البلاد الغربية وغير الغربية. ومع ذلك، فهو يضع في القسـم الخاص بالعراق في مؤلفه خطب صدام حسـين فقط، وبذلك يعلم طلبته بصورة غير مباشـرة أنه ليس من الممكن الكتابة بصورة مباشرة عن السياسة العراقية في ظل الحكم البعثي.

هناك أيضا دراسات من هذا العهد انتقدت أولئك الذين اعتبرهم صدام أعداء، وإن كانت تبرهن في الوقت نفسه على أن نفس الانتقادات يمكن أن توجه للنظام البعثي نفسه. ومؤلف باقر جواد الزجاجي «الرواية العراقية وقضية الريف» كان ظاهريا انتقادا للكتاب اليساريين في الأربعينات والخمسينات الذين ادعوا أنهم يمثلون مصالح الفلاحين ولكنهم أمضوا وقتا قليلا في الريف وكان تذوقهم محدودا لثقافة القرية العراقية. ومع ذلك، فالقراءة المتمعنة للكتاب توضح أن كل انتقاد المؤلف يمكن أن يسري على قيادة حزب البعث أيضا. وهناك دراسات أخرى نشرت في عهد الحكم البعثي وتمجد صدام حسين إلى حد يجعلها ترقى إلى مستوى السخرية منه.

الذاكرة التاريخية وإضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الديمقراطية في العراق

وفي المرحلة الثالثة، يمكن أن يستخدم المفكرون العراقيون ومناضلون آخرون في سبيل الديمقراطية نتائج المرحلتين الأوليين لبلورة مواد للمناهج الدراسية لجميع مستويات التعليم. يمكن أن توفر هذه المرحلة للمدرسين وأساتذة الجامعات فرصة إدخال مواد للتدريس ذات توجه مدني في فصولهم مما يعزز فهم طلبتهم للتطور السياسي العراقي الحديث.

وهذا المشروع من شأنه أيضا أن يعزز الروابط بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وبين المدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية. ويمكن البدء في التطوير الجدي لبرامج تصل إلى الجماهير وتقدم كليات الفنون والعلوم العراقية فيها المساعدة إلى النظام التعليمي في البلاد. مثل هذا التعاون يمكن أن يعزز النظام التعليمي ككل وأن يسهم في بناء ثقة مدرسي المدارس الذين غالبا ما يفتقرون إلى فرصة المشاركة في تطوير المهنة.

وتمثل برامج الإتصال بين مدرسي الجامعات ومدرسي المدارس الابتدائية والثانوية لإعداد مواد مناسبة للمناهج الدراسية تعاونا بالغ الأهمية. ولأن النظام التعليمي شهد تدهورا كبيرا في ظل نظام الحكم السابق، يفتقر مدرسو المدارس العراقية إلى الموارد الأساسية. فالمدرسون كانوا يرهقون في العمل لساعات طويلة وكان عددهم قليلا، فكانت قلة من المدرسين تجد الوقت أو القدرة على تحسين مواد التدريس إذ كان كثير منهم يجهل التغيرات الحادثة في العالم. وأمام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العراقية دور كبير في تحسين التعليم الأساسي. وإذا كان مشروع الذاكرة التاريخية الديمقراطية في العراق يمكن أن يسهم في تحسين تدريس التاريخ العربي والتاريخ الإسلامي والتعليم المدني، فسيكون أطفال المدارس العراقية هم المستفيدين.

وهناك طريقة ملموسة لإسهام أساتذة الجامعات في تحسين المدارس الابتدائية والثانوية وهي كتابة كتب مدرسية جديدة تراعى فيها المعارف الحديثة. ولأن أساتذة الجامعات أنفسهم لديهم موارد محدودة وغالبا ما يرهقون في العمل لساعات طويلة، يمكن ان يلجأ مشروع الذاكرة التاريخية إلى تمويل حكومي لتكليف بعض العلماء البارزين في العراق بإخراج مواد جديدة للمناهج الدراسية، ربما بمساعدة خريجين من الجامعات. وهذا المشروع يمكن أن يتضمن تعريف المدرسين العراقيين بكيفية استخدام مواقع الانترنت في أنحاء العالم العربي والتي تركز على المجتمع المدني وبناء الديمقراطية من أجل مساعدتهم في تحسين تدريسهم.

استراتيجيات لدعم الديمقراطية

المعهد الوطني العراقي للديمقراطية

للسير على خطى مؤسسات عربية أخرى — مثل مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في مصر؛ ومواطن، وهو المعهد الفلسطيني لدراسة الديمقراطية؛ ومفتاح، وهو المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية — يجب أن تفكر الحكومة العراقية بتأسيس معهد وطني يهدف إلى دعم الديمقراطية. وهذا المعهد يمكن أن يرعى عددا من المشروعات الوطنية وأن يقدم التدريب والموارد، مثل المنح، إلى العراقيين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية جديدة ومؤسسات للمجتمع المدني أو «مؤسسات من المفكرين الباحثين» في موضوع الديمقراطية. ويمكن أيضا للمعهد الوطني العراقي للديمقراطية أن يوفر ورش عمل دورية وندوات لمساعدة هذه المؤسسات في إعداد برامج جديدة مع اتساع نطاقها.

يمكن أن يتلقى المعهد الجديد تمويلا عاما ولكن مستقلا، أي ليس تحت رقابة سلطة معينة في الحكومة العراقية. وعلى غرار معاهد مماثة في بلاد أخرى، يمكن أن يدير المعهد الوطني العراقي للديمقراطية مجلس إدارة تقوم مكاتب رئيس الجمهورية أو نائب الرئيس أو رئيس الوزراء بترشيح أعضائه، ثم يعينهم الرئيس.

وهنـاك مشـروع يمكـن أن يرعاه المعهد الجديد وهو مسـابقة على كتابة مقالات عن موضوع رئيسـي مثل «آمالي فـي العراق الجديد». هذا المشـروع يمكن إعداده على نمط مسـابقة نظمها تحالف المرأة من أجل عراق ديمقراطي بعنوان «لماذا أحب العراق». كانت مبادرة تحالف المرأة من أجل عراق ديمقراطي موجهة لطلبة المدارس الابتدائية. وتم تنفيذ المشروع الرائد في بغداد بين طلبة المرحلة الأولى والثانية والثالثة في العام الدراسي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ وقدم مكافأة قدرها مائة دولار أميركي للمقالة الفائزة. ويمكن أن تتلقى مقالات مبادرة تحالف المرأة من أجل عراق ديمقراطي تمويلا من المعهد الوطني العراقي للديمقراطية لتوسيع نطاقه ليصبح برنامجا وطنيا. ويمكن أن تشمل مسابقة على موضوع «آمالي في العراق الجديد» ليس فقط طلبة المدارس الثانوية، وإنما العراقيين من جميع الأعمار. ولا شك أن إتاحة الفرصة للمشاركين لتحقيق تقدير وطني وتلقي راتب بسيط ستجذب الناس إلى هذه المسابقة. وتمشيا مع مركز العراق كأحد المراكز الثقافية في العالم العربي — وأهمية التراث الشـفهي في الثقافة العربية — فالشـعر الذي يناسـب موضوع المسـابقة يمكن أن يشـكل مصنفا منفصلا. والأعمال الفنية مثل الأفلام الوثائقية والأفلام العادية واللوحات الزيتية والتماثيل والتي يمكن أن تعتبر أيضا مصنفات مستقلة، من شأنها كذلك إثراء المشروع.

ويمكـن دعـوة الفائزين في المسـابقة إلى مناقشـة مقالاتهم بمحطات الإذاعة الحكومية، ويمكن نشـر هذه المقالات علـى موقع انترنت وزارة الدولة لشـؤون المجتمع المدني. وعندما يتحسـن الوضع الأمني، يمكن أن يظهر المتسـابقون الناجحون على شاشة التلفزيون العراقي لمناقشة مشـروعاتهم والأفكار الكامنة وراءها. ويمكن نشـر نسـخ من المقالات والأشـعار الناجحة في صحف بارزة، مثل الزمان والصباح والصباح الجديد والبيان والتآخي، وتوزيعها في المدارس والجامعات ونشـرها بمسـاعدة مؤسسـات المجتمع المدني مثل تحالف المرأة من أجل عراق ديمقراطـي. ويمكـن إدخـال المواد الفنية الناجحة إلى مواقـع انترنت الحكومة وكذلك المتاحف والمعارض الفنيـة العامة. والإعلان عن نتائج المسابقة من شأنه أن يشجع العراقيين على التفكير بتفصيل أكبر في آمالهم وتطلعاتهم إلى العراق الجديد.

خدمة المواطن والمجتمع لطلبة الجامعات

إن مفهـوم خدمـة المواطـن والمجتمع يتمثل في تطبيق الطلبة لما تعلموه في الجامعة. وفي هذا النموذج التعليمي، لا يعتبر التعلم شـيئا مجردا، وإنما هو تجربة واقعية للطلبة. ويحدد أعضاء هيئة التدريس شركاء في المجتمع يمكن أن يعمل معهم الطلبة ثم يكلفون الطلبة بالعمل مع هذه المؤسسـات الشـريكة. وعلى سـبيل المثال، فطلبة الجامعات الذين يدرسون ليصبحوا مدرسين يسـاعدون طلبة المدارس الابتدائية في تحسين مهارات القراءة والكتابة لديهم، وبذلك يساعدون المدرسين والمدارس. ويكتسب طلبة الجامعات فهما أفضل لكيفية التدريس في ظروف عملية، بينما كل من المدرسين والأطفال يتلقى مساعدة جليلة. وبهذا النموذج للتعلم يستفيد كل شخص.

يمكن أن يقدم الطلبة خدمات بطرق شتى مثل الالتحاق بمنظمات المجتمع المدني كمتدربين ومساعدة طلبة المدارس الثانوية على فهم المناهج، أو تحسـين نوعية البرامج الترفيهية للشـباب، أو توفير خدمات للمسـنين الذين فقدوا أزواجهم أو ينقصهم الدعم العائلي وذلك من خلال توفير احتياجاتهم اليومية أو مواد للقراءة. ويمكن لطلبة كلية الطب أن يساعدوا على توفير الخدمات الطبية للمناطق المحرومة. ويمكن لطلبة الفنون أن يعملـوا علـى تجميـل الأماكن العامة وتقديم عروض مسـرحية وتنظيم معارض للرسـم والنحت. من البديهـي أن إمكانيات خدمة المواطن والمجتمع لا تنتهي.

تنمـي خدمـة المواطن والمجتمع مسـتوى الفهم المدني عند طلبة الجامعات لإنها تحسـن عملية التعلم ومن خلالهـا تقدير العطاء للمجتمع. كما وتسـاعد هذه الخدمة الطلبة على إدراك ما إذا كانوا مؤهلين حقا لمجال مهني ما من خلال إعطائهم خبرة مباشـرة في هذا المجال. ولكن أهم نقطة هي أن هذا الشكل من التعلم يساعد على غرس القيم المدنية لدى الطلبة.

ويمكن لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية وشؤون المجتمع المدني أن تلعب دورا مهما في دعم خدمة المواطن والمجتمع. فبإمكان وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي أن تمنح وحدات أكاديمية إضافية للطلبة الذين يشـاركون في هذا البرنامج. ويمكن للوزارات الثلاث أن تعد برامج لتقديم التدريب اللازم إلى الطلبة قبل إرسالهم إلى المجتمعات والمنظمات التي يريدون العمل بها.

مشروع للقراءة على نطاق الوطن

أسفر استطلاع للرأي شمل عشرة آلاف أسرة عراقية تعيش في المدن والقرى طلبت إجراؤه وزارة التخطيط والتنمية التعاونية وأجرته منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) عن أن ٨٥ في المائة من الشباب العراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و٢٤ عاما يرفضون فكرة تسوية الخلافات السياسية عن طريق العنف. وكشف الاستطلاع عن أن الأدلة محدودة بأن الشباب منجذبون للسياسة المتطرفة. وكشفت نتائج مشجعة للاستطلاع، وإن كان بشكل أقل، عن أن الشباب العراقي مثله في ذلك مثل الشباب في كثير من المجتمعات اليوم يتعلم بطرق بصرية ويقضي وقتا أقل في قراءة الكتب. ومن المؤكد أن هذا النقص في القراءة بين الشباب العراقي ينبع جزئيا من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في التسعينات فكان عدد الكتب التي يتم نشرها قليلا وكانت الأسر العراقية تعجز عن شراء مواد للقراءة. وحدث تقلص في الاهتمام بالكتب أيضا في وقت شهد فيه النظام التعليمي العراقي تراجعا نوعياً خطيراً.

كما ويتطلب أي مجتمع ديمقراطي مواطنين ملمين بالقراءة والكتابة. ومن الوسائل التي يمكن من خلالها دعم مهارات القراءة لدى الشباب العراقي ودعم تقدير أعمق لقيم التسامح واحترام التعددية الثقافية والمشاركة السياسية، تنظيم مسابقة وطنية لقراءة مواد تركز على هذه القيم. ويمكن أن تتطلب المسابقة أن يقرأ الطلبة من قائمة إصدارات تقترحها هيئة التدريس في الجامعات والمدارس الثانوية وتدعم القيم الديمقراطية وتشمل أعمالا في الأدب والفنون والدين والتاريخ والسياسة والقيم المدنية.

ويمكن لوزارتي التربية والثقافة أن تنظما هذه المسابقة التي يحصل فيها الطلبة على جوائز لأنهم قرأوا عددا محددا من الكتب. ويمكن للوزارتين أن تنشرا قائمة تتضمن كتبا وأجزاء من كتب أو قصصا قصيرة على موقعهما على الانترنت. ومن خلال التمويل الحكومي والخاص يمكن نشر مواد القراءة كملاحق للصحف العراقية. ويمكن أن يحصل المدرسون على مرتب إضافي صغير نظير المشاركة. وفي بداية مشروع القراءة يعطى كل طالب تذكرة. وبعد قراءة عدد معين من الإصدارات من قائمة مواد القراءة يناقش المدرسون مع الطلبة ما قرأوه للتأكد من فهمهم له. وبعد أن تكتمل هذه العملية بنجاح يتم ثقب تذكرة الطالب ثم يتم استبدال الجائزة بالتذكرة. قد تكون الجوائز تذاكر لحضور مباريات في كرة القدم أو أشياء صغيرة يحصلون عليها من التجار المحليين. ويمكن للطلبة الذين يقرأون عددا كبيرا من الإصدارات أن يحصلوا على شهادة من الحكومة لكي تضاف إلى سجلهم الدراسي كنوع من التقدير الوطني.

ويمكن تشجيع المدرسين على مناقشة القراءات التي يجد الطلبة صعوبة في فهمها في فصولهم الدراسية. ومن شأن المناقشة في الفصول الدراسية أن تتيح تخطي المسابقة للقاريء الفردي وأن يكون لها تأثير أوسع على النظام الدراسي الابتدائي والثانوي. وبذلك يمكن أن تكون المسابقة الوطنية للقراءة إضافة للمنهج أيضا.

استخدام الانترنت لدعم الديمقراطية

كان الاتساع الهائل في شبكة الانترنت من التطورات المهمة في العقد الماضي، وكان لانفجار المعلومات المتاحة حتى للناس الذين يعيشون في مناطق نائية من الكرة الأرضية تأثير كبير على كل جوانب الحياة. وتحرم النظم الاستبدادية شعوبها من الوصول إلى المعلومات، ولذلك فإن تقييد النظام البعثي لصدام حسين لاستخدام الكمبيوتر والانترنت لا يثير الدهشة. ومنذ سقوط حزب البعث ونظام صدام حسين، اللذين حرما الوصول إلى المعلومات، زاد استخدام الانترنت في العراق بصورة ضخمة، من طلبة المدارس الثانوية الذين يستخدمونه لحل واجباتهم المدرسية إلى النساء اللاتي يتجمعن أمام أجهزة الكمبيوتر لكي يتعلمن من تجارب النساء في أماكن أخرى كيف يطورن اهتماماتهن في المجتمع العراقي.

ويمكن للحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني أن توسع نطاق استخدامها للانترنت. فبإمكان الحكومة أن تطور مواد المناهج الدراسية التي يستخدمها مدرسو المدارس الابتدائية والثانوية وأن تتيح هذه المواد على الانترنت. ويمكن أن يشارك عدد من الوزارات في هذا النشاط بما في ذلك وزارات التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة. إن خلق مثل هذا الموقع على الانترنت يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة نظرا إلى نقص الكتب الدراسية الحديثة في العديد من المناطق التعليمية في العراق. ورغم أن معظم المدارس العراقية لا توجد بها أجهزة كمبيوتر، فبإمكان المدرسين أن يحصلوا على شيفرات للدخول على الانترنت في مقاهي الانترنت حيث يمكنهم مراجعة مواد المنهج الدراسي الجديدة. ومع توفر المزيد من أجهزة الكمبيوتر في هذه المدارس، يصبح الوصول إلى هذه المواد أسهل.

ما هي المواد التي يمكن أن تكون ذات فائدة خاصة في خلق فهم أفضل لمباديء وعمل حكومة ديمقراطية ما؟ كما أشير أعلاه، فإن للعراق تجربة تاريخية ديمقراطية مهمة أغلبها غير معروف لدى الشباب العراقي. من الممكن نشر الخطب التي ألقاها نواب خدموا في البرلمان قبل عام ١٩٥٨ والمناضلون الديمقراطيون المهمون مثل كامل الشادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي. ويمكن أن يشمل النشر تصريحات لقوميين عراقيين سواء كانوا شخصيات علمانية أم دينية خلال أهم الأحداث التاريخية في العراق — وعلى سبيل المثال، رجال الدين الذين أصدروا فتاوى تدافع عن العراق خلال الغزو البريطاني ما بين عامي ١٩١٤ و١٩١٨ أو المناضلين الذين شاركوا في ثورة عام ١٩٢٠، والإضراب العام عام ١٩٣١ ووثبة عام ١٩٤٨ وانتفاضة عام ١٩٥٣ والجبهة الانتخابية الموحدة التي شاركت في الانتخابات البرلمانية في يونيو عام ١٩٥٤ وأحداث قومية مهمة أخرى. ومن شأن عمليات النشر التي تركز على وحدة الشعب العراقي ومناهضة الطائفية واحترام التعددية الثقافية — كل المكونات الرئيسية للقيم الديمقراطية — أن تبرز أهمية التقليد الديمقراطي العراقي.

ولذا، فإن زيادة إتاحة الانترنت من الوسائل التي ترفع من مستوى معرفة الناس بالسياسة العراقية والمجتمع العراقي كيفا وكما وما يقترن بذلك من فهم أعمق وتقدير للقيم والممارسات الديمقراطية. وكما أوضح «تقرير التنمية البشرية العربية»، فإن استخدام الانترنت في العالم العربي لا يزال محدودا للغاية بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم. ولذلك فإن تسهيل الحكومة العراقية لاستخدام الانترنت يمكن أن يكون خطوة إيجابية. ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة للقطاعات الفقيرة في المجتمع. ووفقا لنموذج كان الكاتب الإيطالي أومبرتو ايكو أول من طرحه على المجلس المحلي لمدينة بولونيا لدعم المشاركة المدنية، يمكن للحكومة العراقية أن تصدر بطاقات تعريف تسمح للمواطنين باستخدام الانترنت مجانا في مكاتب البريد أو مبان بلدية أخرى في مناطقهم. ومثل سكان بولونيا، يمكن للمقيمين في المدن والبلدات العراقية أن يستخدموا على هذه الأجهزة بطاقات الانترنت التي تصدرها الحكومة.

ويسمح استخدام الانترنت بشكل شامل للطلبة بدراسة مواد غير متاحة في الفصول الدراسية ويسمح وللمواطنين بالاطلاع على الأخبار الواردة من أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة أن تنشر من خلال الإنترنت كيف يمكن للمواطنين أن يدخلوا إلى مواقع الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والقوانين التي تؤثر على حياتهم اليومية (على سبيل المثال القوانين المرتبطة بإدارة التجارة والاستثمار الاقتصادي) واقتراحات خاصة بالاتصال بمكتب المحامي أو المدعي العام المحلي (أنظر أدناه) إذا واجهوا مشاكل تتعلق بالخدمات الحكومية.

إقامة موقع على الانترنت للتصدي لتفسير المتمردين الخاطىء للإسلام

إن التمرد القائم يعتبر من أهم معوقات دعم الديمقراطية في العراق. ويدعم التمرد ويموله العديد من العناصر التي كانت جزءا من نظام صدام حسين السابق أو كانت تقيم علاقات وثيقة معه. ورغم أن النظام السابق كان ذا توجه علماني إلى حد كبير ورغم أنه قمع الجهود التي بذلها العراقيون سواء كانوا رجال دين أم أناسا عاديين للتعبير عن معتقداتهم الدينية علنا، فإن نفس هذه العناصر تواصل تمردها باسم الإسلام. وفي حين أن معظم البالغين العراقيين لا يعتبرون المتمردين الذين ينفذون التفجيرات الانتحارية والاغتيالات والقتل مسلمين حقا، فمن المهم أن يفهم الشباب العراقي أن الإسلام لا يبيح العنف والقتل من أجل بناء نظام ديمقراطي قوي في البلاد.

ويتعين على الحكومة العراقية أن تطلع على الجهود التي بذلها قاض يمني هو حمود الحيتار الذي تحدى سجناء من تنظيم القاعدة في صنعاء في مناقشة حول ما إذا كان الإسلام يبيح أعمال العنف والإرهاب. وعرض القاضي إعلان التأييد للقاعدة إذا نجحوا في السجال، ولكنه طلب في حال فوزه هو أن يتخلى هؤلاء اليمنيون الشبان عن الإرهاب والعنف بصفة نهائية. وكما هو متوقع من قاض على مستوى عال من العلم بالشريعة الإسلامية، فقد فاز في سلسلة المناقشات. وأسفر اعتراف أعضاء القاعدة بالفشل عن الإفراج عن العديد من الشجناء. وبعد إطلاق سراحهم، لم يكتفوا بالتعاون مع السلطات لتقديم إرهابيين آخرين للعدالة، وإنما انضموا أيضا إلى جهود القاضي الحيتار لنشر فهم حقيقي للطبيعة السلمية للإسلام. وربما يكون الأهم هو أن كثيرا من الإرهابيين السابقين ذكروا أنهم لم يكونوا يعلمون أن الإسلام لا يبيح قتل الأبرياء وأن زعماء إرهابيين جعلوهم يتبنون معتقدات لا صلة لها بالدين الإسلامي.

وتطرح هذه القصة ضرورة أن تكون الحكومة العراقية أكثر إيجابية في تعليم الشباب التعاليم الصحيحة للإسلام. ومن الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة الاستعانة برجال دين من السنة والشيعة للرد على أسئلة يطرحها الشباب العراقي بشأن السياسة والمجتمع. ويمكن أن يتم ذلك من خلال برنامج أسبوعي تلفزيوني أو إذاعي أو كليهما للرد على الأسئلة التي ترسل إليهم عبر البريد أو موقع على الانترنت تشرف عليه وزارة الشؤون الدينية. ومن الواضح أن الوصول إلى فهم أفضل لدى الشباب العراقي للحظر الذي يضعه الإسلام على الإرهاب والعنف من شأنه أن يسهم في خلق بيئة سياسية واجتماعية تؤدي إلى نمو الديمقراطية بصورة أفضل.

توسيع ثقافة المقاهي

تعتبر المقاهي التي لعبت دوما دورا ثقافيا وسياسيا مهما في المجتمع العراقي من أكثر المؤسسات تبجيلاً. كان المقهى على مر التاريخ مكانا تقليديا لتجمع الشعراء والمثقفين. فمقهى الزهاوي الذي سمي باسم جمال صدقي الزهاوي ومقهى الحيدرخانه الذي ارتبط بمعروف الرصافي ومقهى حسن عجمي الذي ارتبط بمحمد مهدي الجواهري ومقهى البرازيل الذي كان يرتاده كاتب القصة القصيرة الشهير عبد الملك نوري، ليست سوى أمثلة على العديد من المقاهي الشهيرة في العراق. فالمقاهي كانت عاملا منشطا في خلق صحف أدبية مهمة مثل «الفكر الجديد» التي تأسست في المقهى السويسري. وساعدت المقاهي أيضا على دعم الديمقراطية. فبدر شاكر السياب وبولند الحيدري كتبا قصائد شهيرة عن شخصية المخبر التي وصفا فيها الجهود التي يبذلها الشعراء لإنتاج أشعار تعبر عن المعارضة للدولة ولكن بطرق لا يدركها مخبر الحكومة الذي يرصد الناس في المقهى. وقبل عام ١٩٦٣، كان القوميون العراقيون يعودون إلى مقاه معينة بعد المشاركة في مظاهرات سياسية. وهكذا أصبح المقهى مكانا يتعلم فيه الرواد خفايا تقويض الدولة القمعية.

وكانت المقاهي وسيلة تقليدية لدعم قيم المساواة بالقضاء على فواصل الطبقات الاجتماعية بين الغني والفقير. فكان بإمكان الناس الذين لا يستطيعون شراء الصحف قراءتها في المقهى. وأمكن من لم يستطع القراءة أن يجد شخصا يقرأها له بصوت عال. وبهذه الطريقة دعم المقهى المجتمع المدني من خلال توسيع نطاق الشعور بالانتماء إلى المجتمع في المدن والبلدات والقرى العراقية.

وهناك أسلوب فعال للغاية لدعم المجتمع المدني للعراق وبالتالي لتقديم دعم أكبر للمؤسسات والممارسات الديمقراطية وهو أن تقدم الحكومة العراقية قروضا طويلة الأجل بأسعار فائدة ضئيلة إلى المنظمات التي تسعى لإقامة مقاه جديدة لأغراض ذات اتجاه مدني. ومقابل الحصول على قروض بفوائد محدودة يكون على المنظمة الراعية أن تستضيف عددا من الاجتماعات أو الندوات أو أن تقدم خدمات معينة تدعم توسيع نطاق المجتمع المدني. فمن الممكن أن تقدم جمعية شعرية على سبيل المثال أمسيات تلقى فيها القصائد في ليال محددة خلال الأسبوع. ويمكن لفرقة مسرحية معينة أن تقدم المسرحيات. ويمكن للمنظمات النسائية أن تستخدم مقهى جديدا لتقديم سلسلة من المحاضرات تتناول الطرق التي يمكن من خلالها للمرأة العراقية أن تقوم بدور أكبر في الحياة العامة. وفي المقاهي الواقعة في الأحياء الفقيرة، يمكن للطلبة الجامعيين المشاركين في برامج خدمة المواطن والمجتمع أن يعلموا القراءة. ويستطيع الفنانون أن يستخدموا المقاهي لتقديم أعمال جديدة تعبر عن موضوعات مدنية. وهذه فقط بعض الطرق الكثيرة التي يمكن من خلالها أن يستمر تقليد إسهام المقاهي في المجتمع المدني.

اجتماعات أهلية على صعيد الوطن

وتأسيسا على افتراض أن الديمقراطية القوية تعتمد على إتاحة المعلومات والشعور بالثقة بين المواطنين في نزاهة ممثلي الحكومة وكفاءتهم، يقترح هذا التقرير إقامة اجتماع أهلي شهري على صعيد الوطن. فيظهر أعضاء الحكومة العراقية بما في ذلك الرئيس أحيانا، ونائب الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان والوزراء في التلفزيون الرسمي ويذاع الاجتماع في الإذاعة الرسمية أيضا في مساء ما كل شهر للرد على أسئلة يطرحها العراقيون من خلال الهاتف أو الانترنت في أنحاء البلاد.

فأولا والأهم هو أن عقد هذه الإجتماعات من شأنه أن يزيد من روابط الثقة بين المواطنين والحكومة على أن يشعر العراقيون بأن مسؤولي الحكومة يردون على أسئلتهم بصراحة. وثانيا، فمن الممكن أن تكون هذه الاجتماعات وسيلة لقياس الرأي العام في هؤلاء المسؤولين. وثالثا، من شأن هذه الاجتماعات أن تعمق الروابط بين مختلف قطاعات المجتمع العراقي إذا رأى الكل أن قضاياهم ومشاكلهم واحدة. وأخيرا فإن هذه الاجتماعات من شأنها أن تقوي شعور مسؤولي الحكومة بالمساءلة.

ولتوسيع نطاق هذه الاجتماعات إلى ما هو أبعد من جماهير التلفزيون والإذاعة، يمكن نشر وقائعها على مواقع انترنت الحكومة. ويمكن أن تنشر الصحف العراقية ملخصا لهذه الوقائع. ويمكن بالطبع أن تكون فعالة إلى أقصى حد إذا استجابت الحكومة للمشاكل التي تعرض عليها. فيمكن على سبيل المثال أن تشكل الحكومة لجانا حكومية أو أجهزة رسمية أخرى للتحري عن الأمور التي تهم قاعدة عريضة من الناس.

تأسيس قناة للشباب في التلفزيون الرسمي العراقي

نظرا إلى النسبة العريضة من العراقيين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، يتعين على الحكومة العراقية أن توجه اهتماما خاصا لاحتياجات الشباب. ومن وسائل تنظيم برامج للشباب العراقي تأسيس قناة تلفزيونية موجهة خصيصا لهم. وفي الصباح يمكن لهذه القناة أن تعرض برامج للأطفال تحتوي على مواد تعليمية لسن الحضانة وبخاصة القراءة والحساب. وإذا تم ذلك بصورة مبتكرة فمن الممكن أن تساعد هذه البرامج التي حققت نجاحا كبيرا في دول أخرى على إعداد الأطفال للمرحلة الابتدائية.

والبرامج التي تتبعها يمكن أن تكون موجهة لطلبة أكبر سناً فتجمع بين الترفيه والتعليم. وعلى سبيل المثال، برنامج عن الشعر الشعبي شيكون ممتعا للمشاهدين وتعليميا في نفس الوقت، وكذلك برنامج عن الموسيقى يركز على العود أو القانون. ومن الممكن أن تناقش البرامج أيضا مشكلات المراهقين في كل المجتمعات وأن تعرض مجالات تخصص محتملة للطلبة الذين يوشكون على التخرج من المدارس الثانوية.

ويمكن أن تجري برامج أخرى حوارات مع شباب مصريين وسوريين وفلسطينيين وأتراك وإيرانيين أو طلبة من منطقة الخليج، وهذه فقط مجرد أمثلة ممكنة. ويمكن الاتصال بمنظمات مثل اليونسكو وجامعة الدول العربية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية والاتحاد الأوربي للإسهام في تمويل هذه القناة التلفزيونية. ويمكن للطلبة الجامعيين العراقيين المهتمين بالتخصص في العمل بوسائل الإعلام المرئية أن يعملوا كمتدربين في القناة حيث يمكنهم أن يسهموا في توليد أفكار لبرامج جديدة ومبتكرة. وإذا شارك الشباب العراقي في تنمية هذه القناة من خلال استطلاعات الرأي العام التي تجرى في المدارس الثانوية والجامعات وإذا أخذت آراؤهم بجدية فمن الممكن أن تحقق القناة نجاحا كبيرا وأن تصبح وسيلة لدعم رؤية أكثر إيجابية بين الشباب العراقي.

مخيمات صيفية للشباب العراقي

رغم أن العراق ليس مجتمعا طائفيا، إلا أن الذين يودون العودة إلى الحكم الاستبدادي المطلق حاولوا خلق صراع بين جماعاته العرقية. وللتصدي لهذا الجهد المدمر ينبغي أن نغرس في الجيل العراقي المقبل احترام التعددية الثقافية وقبول الاختلافات. ومن وسائل دعم التقدير للاختلاف الثقافي تشجيع التفاعل بين الشباب المنتمي إلى مختلف الجماعات.

من البديهي أن هناك وسائل عديدة لتحقيق هذا الهدف. وإحدى هذه الوسائل هي تنظيم برنامج مخيمات صيفية للشباب. ولأن درجة الحراة تكون مرتفعة للغاية في الصيف، فإن أفضل مكان لهذه المخيمات هو كردستان العراق حيث يكون الجو أكثر برودة. ويمكن للطلبة العراقيين أن يتعلموا وهم يستمتعون بوقتهم. وخلافا للممخيمات الصيفية التي نظمها نظام صدام حسين والتي كانت تهدف إلى تلقين الشباب العراقي الثقافة السياسية الاستبدادية، من الممكن لهذه المخيمات أن تركز على القيمة المقترنة بكل ثقافة من الثقافات والنقاط المشتركة الثقافية في كل الجماعات العرقية في البلاد. ويمكن وضع هذه البرامج بحيث تطلع المشاركين في هذه المخيمات على تاريخ وموروثات الجماعات العرقية الرئيسية. كما ويمكن إدخال عروض الفرق الشعبية ومعارض التصوير الفوتوغرافي والفنون والأطعمة المميزة لمختلف الجماعات العرقية وسرد القصص والعروض السينمائية والاحتفال بالمناسبات العرقية والإقليمية لدعم هدف المخيم.

استخدام الفن الشعبي لتعميق احترام الاختلافات الثقافية

خلال حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ – ١٩٦٣) ركزت الحكومة العراقية بصورة كبيرة على الموروث الشعبي (الفولكلوري) العراقي في برامج التلفزيون الرسمي والإصدارات التي ترعاها الحكومة. ولقي تركيز عبد الكريم قاسم، الذي كان رئيسا للوزراء، على الفولكلور شعبية كبيرة لدى العراقيين في ذلك الوقت. ولا يزال كثير من العراقيين من سكان المدن يقيمون علاقات وثيقة بالمناطق الريفية التي هاجروا منها منذ فترة غير بعيدة. وهم يجدون في الفولكلور الشعبي أو ما يسمى في اللغة العربية «الثقافة الشعبية» جاذبية كبيرة لأنه يعكس اهتماما بأصولهم الثقافية ومجموعة من القيم والممارسات ذات طبيعة تتسم بالمساواة. وبعكس التركيز على الاختلافات، كما كان الحال غالباً في الثقافة

«العالية»، فإن الفولكلور ركز على ما هو مشترك بين كل العراقيين من عرب وأكراد وتركمان وآخرين. ويرى كثير من السكان العراقيين أن الفولكلور يسهم في بناء ثقافة وطنية وبالتالي يدعم تعريفا مشتركا للمجتمع السياسي.

سمح نظام صدام حسين باستمرار التركيز على الفولكلور، غير أنه حاول استخدامه لدعم عبادة شخصه، وتم استغلال مفاهيم البطولة والقوة لدعم صورة صدام كوالد وقائد عسكري. ورغم جهوده لاستغلال الفولكلور لأغراضه السياسية، فإن «مجلة التراث الشعبي» كانت لها شعبية كبيرة في عهده وكذلك البرامج التلفزيونية التي كانت تركز على الموضوعات الشعبية مثل «بغداديات» والأعمال التاريخية التي كانت تركز على الفولكلور مثل «البخلاء» للجاحظ.

ومن الوسائل التي يمكن للحكومة العراقية من خلالها أن تتصدى للجهود الرامية إلى خلق مشاعر طائفية بين جماهير الشعب العراقي، هي تمويل أفلام وبرامج تلفزيونية وإذاعية تركز على الموضوعات الرئيسية الشعبية. فبرنامج «يوميات المدينة» التلفزيوني الذي يعرض حاليا مثال على هذه البرامج. والبرامج التي تناقش الموسيقى والرياضة وطقوس الزواج والإنتاج الحرفي والأمثال الشعبية والنكات والفوازير — سواء كانت معاصرة أو تاريخية — من شأنها أن تخلق تضامنا وطنيا أكبر ولاسيما إذا تناولت الموروثات الشعبية لجميع الطوائف العرقية في العراق.

إن إقامة متاحف جديدة في جميع أنحاء البلاد تحتوي على معارض تبرز كل الجماعات العرقية في العراق من شأنه أن يسهم أيضا في الشعور بالوحدة الوطنية. ودعم الفولكلور يساعد أيضا على خلق احترام أكبر للتقاليد بالمعنى الإيجابي للكلمة.

مكتب المحامي العام

لضمان التكافؤ بين جميع المواطنين في الحصول على خدمات الحكومة وبصورة فعالة، يمكن للبرلمان العراقي أن يستحدث مكتب المحامي العام في جميع المدن والمحافظات الرئيسية في العراق. ويمكن للمحامي العام أن يقوم بدور الحارس على مصالح الشعب بشكل مستقل عن أية حكومة محددة أو أي حزب سياسي. ويكون مكتبه تابعا لمحكمة النقض التي تعد أعلى محكمة في البلاد. ويجب أن يعين الشاغلون لهذا المنصب لفترة طويلة (ست سنوات مثلا) وأن يكونوا من الشخصيات التي تتمتع بمكانة أدبية رفيعة وسمعة طيبة. ويمكن اختيارهم من العاملين في مجال القانون أو نظام القضاء أو النظام التعليمي. ومن شأن المحامي العام — بوصفه عضوا يحظى بالاحترام في المجتمع ويتمتع بحصانة من الضغط السياسي ويعمل لفترة ممتدة من الزمن — أن يضيف إلى ثقة العراقيين في حكومتهم.

دعم الديمقراطية من خلال العدالة الاجتماعية

إن التاريخ يسجل مواقف عديدة فشلت فيها الديمقراطية لأن المواطنين لم يتمتعوا بمستوى معيشي لائق وتأمين اجتماعي. وجمهورية فايمر في ألمانيا في العشرينات وأوائل الثلاثينات (من القرن العشرين) مثال جيد على المعاناة الاقتصادية التي أدت إلى ظهور الحكم الاستبدادي المطلق. وتقدر البطالة في العراق بما يزيد على ٦٠ في المائة، وفرص التخصص المهني المتاحة أمام الشباب العراقي محدودة وكثير منهم ينظرون نظرة قاتمة ومتشائمة إلى المستقبل. وقد ساعد الاستياء الاقتصادي على تغذية حركة التمرد الجاري حاليا في البلاد.

ولأن القيم الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر في بيئة يسود فيها اقتصاد راكد، يحث هذا التقرير الحكومة العراقية على نشر رؤيتها عن التنمية الاقتصادية بشكل أكثر إقداما في السنوات الخمس المقبلة. وتحتاج المشروعات المقترحة إلى رؤية أوضح، مثل الجهود الرامية إلى تطوير ميناء البصرة ليصبح ميناء ضخما على المستوى الإقليمي بالتعاون مع الكويت وإيران. هذا المشروع الذي سيربط بين العراق والكويت وإيران عبر خطوط سكك حديد وطرقات سريعة سيجعل البصرة أكبر ميناء في المشرق العربي وسيخلق آلافا من فرص العمل الجديدة في جنوب العراق. ومن خلال تسهيل المشروع لاستيراد وتصدير السلع الضرورية لإعادة بناء الاقتصاد العراقي، سيضيف في نهاية المطاف إلى كل المناطق العراقية وليس الجنوب فقط.

وفيما يتعدى حدود المشروعات الطويلة الأجل مثل تحديث وتوسيع ميناء البصرة، يتعين على الحكومة العراقية أن تجد جهات دولية مانحة للمعونات لمساندة تنمية برنامج وطني يهدف إلى خلق فرص عمل. ورغم أن هذا البرنامج سيكون مؤقتا إلا أنه سيوفر وظائف لأعداد كثيرة

من العراقيين إلى أن يبدأ الاقتصاد في كسب قوة من جديد ولاسيما مع إحياء صناعة النفط . وطلاء المدارس وتحسينها وتنظيف وتجميل الأحياء وتحسين المنشآت الترفيهية للشباب وتقديم خدمات تعليمية إضافية لطلبة المدارس الابتدائية والثانوية الذين يلتحقون كمتدربين بمنظمات المجتمع المدني — كل ذلك ليس سوى بعض أنواع العمل التي يمكن أن يؤديها موظفو الدولة في المدى القصير.

وبالنسبة لصحة البلد الاقتصادية طويلة الأمد، يجب أن تزيد الحكومة العراقية بصورة كبيرة من تسهيلات التدريب الوظيفي في جميع أنحاء البلاد. إن عملية فتح مراكز تدريب وظيفي بدأت بالفعل ولكنها تحتاج إلى المزيد من المعاونة المالية والمساعدة من المجتمع الدولي لكي يكون لها تأثير ملموس. ولأن نظام العقوبات الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق عزله عن التطورات التكنولوجية في العالم، فهو يحتاج أيضا إلى المزيد من المتخصصين ذوي المهارات العالية لتدريب العراقيين سواء في بلادهم أم في دول مجاورة لكي يكتسبوا مهارات جديدة مثل المهارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات. إن توفير مجموعة متنوعة من التدريب الوظيفي سيبعث في نفوس العراقيين أملا أكبر في مستقبلهم الاقتصادي، مما سيترجم بلا شك إلى أمل في المستقبل السياسي أيضا.

الخلاصة

إن التمرد القائم في العراق جعل عددا كبيرا من العراقيين يتشاءمون بشأن مستقبل بلادهم. غير أن العراق يملك الموارد اللازمة لخلق واحد من أنشط النظم الديمقراطية في العالم العربي — نظام يمكن أن يكون موضع حسد دول أخرى في أنحاء العالم. إن العراق لا يملك فقط ثروة نفطية هائلة، وموارد زراعية وكنوزا تاريخية تمكنه من تنمية سياحة مزدهرة، ولكن الأهم من ذلك هو أنه موطن مجموعة من التقاليد الغنية يمكن أن يستغلها مواطنوه المثقفون لتكون أسسا لبناء العراق الجديد. وهناك قول مأثور معروف هو «المصريون يكتبون واللبنانيون ينشرون والعراقيون يقرأون»، فالعراق بطبيعته مجتمع منفتح ومتسامح.

ومن الاستراتيجيات الرئيسية للنظم الاستبدادية هدم ثقة المجتمع في نفسه وبالتالي آمال وتطلعات مواطنيه. ومن وسائل الدفاع المهمة ضد عودة الحكم الاستبدادي هي الحفاظ على قوة العملية الانتقالية الجارية نحو الديمقراطية. ويمكن للعراقيين أن يحققوا ذلك بأفضل الصور من خلال استمرار التركيز على المهام التي في متناول اليد — وهي توسيع عدد المشروعات التي تدعم التحول الديمقراطي — وعدم السماح للعنف بأن يردعهم عن تحقيق أهداف بناء مجتمع ديمقراطي وعادل. وإذا كانت المبادرات المقترحة في هذا التقرير يمكن أن تساعد العراقيين، وإن كان بصورة محدودة، على استمرار الإندفاع في بناء الديمقراطية، يكون التقرير قد حقق هدفه.

المراجع

أحمد كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية: التكون وبداية التحرك، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١.

ذو النون أيوب، اليد والأرض والماء، الطبعة الثانية، بغداد: مطبعة الشفيق، ١٩٧٠ (١٩٣٩).

طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦ (١٩٧٥).

عبد الوهاب البياتي، ديوان عبد الوهاب البياتي، بيروت: دار العودة، ١٩٧١.

رياض عزيز هادي، المشكلات السياسة في العالم الثالث، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩.

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، ١٩٦٥-١٩٦٩.

بولند الحيدري، الأعمال الكاملة للشاعر بولند الحيدري، الكويت: دار السعاد الصباح، ١٩٩٢.

أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (توفي عام ٨٦٨ أو ٨٦٩)، البخلاء، دمشق: دار اليقظة، ١٩٥٥.

محمد مهدي الجواهري، ديوان الجواهري، بيروت: دار نشر بيسان، ٢٠٠٠.

شاكر خصباك، العصر الجديد، القاهرة: مكتبة المعاصرة، ١٩٥١.

سيدني نوح كريمر، التاريخ يبدأ في سومر – تسع وثلاثون بداية في التاريخ البشري المدون، فيلادلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا ، ١٩٨١ (١٩٥٦).

———— السومريون: تاريخهم وثقافتهم وشخصيتهم، شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٦٣.

نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر، الطبعة الثانية، بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٥.

عبد الملك نوري، «فطومة»، الأديب (يناير ١٩٤٨).

ادموند صبري، دراسة ومختارات: تحرير ومراجعة فوزي كريم، بغداد: وزارة الثقافة، ١٩٧٩.

بدر شاكر السياب، ديوان، مجلدان، بيروت: دار العودة، ١٩٧١.

فؤاد التكرلي، المسرّات والأوجاع، نيقوسيا ودمشق: شركة المدى للنشر، ١٩٩٨.

باقر محمد جواد الزجاجي، الرواية العراقية وقضية الريف، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠.

وتتضمن اللائحة التالية تقارير المعهد المترجمة إلى اللغة العربية:

- تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، بقلم هنري ج. باركي (تقرير خاص رقم ١٤١، يوليو/تموز ٢٠٠٥)
- من هم المتمردون؟ الثوار من العرب السنة في العراق، بقلم أماتزيا بارام (تقرير خاص رقم ١٣٤، إبريل/نيسان ٢٠٠٥)
- العملية الدستورية في العراق: تكوين رؤية لمستقبل البلاد، (تقرير خاص رقم ١٣٢، فبراير/شباط ٢٠٠٥)
- عراق ما بعد الحرب: سباق من أجل الإستقرار، وإعادة البناء والشرعية، بقلم د. فالح عبد الجبار (تقرير خاص رقم ١٢٠، مايو/أيار ٢٠٠٤)
- الإسلام السياسي في العراق بعد صدام حسين، بقلم جراهام فولر (تقرير خاص رقم ١٠٨، أغسطس/آب ٢٠٠٣)

الرجاء قراءة هذه التقارير على موقعنا : http://www.usip.org/pubs/reports_arabic.html

ملاحظات

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **مايكل م. دن**، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • **باري لوينكرون**، مساعد وزيرة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 153
Strategies for Promoting Democracy in Iraq